مجلة دورية نصف سنوية محكمة

تصدر عن مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

العدد: ١ / ٢٠٢١م

برعاية مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد

مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية

رئيس التحرير
الدكتور فواز العواد

هيئة التحرير
الدكتورة سهاد الملّي

الدكتور عبد المهيمن ديرشوي

الدكتورة سهام عبد العزيز

الدكتور عمر شحادي

المشرف العلمي
محمد مصطفى

المشرف الإداري
عثمان عوض

الرقم التسلسلي المعياري الدولي
ISSN: 2757-9891

موقع المجلة
https://tibyanjournal.com

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية
مؤسسة بحثية تختص بالدراسات والبحوث التربوية، وتهتم باحتياجات المجتمع السوري سواء في داخل سورية أم في بلدان اللجوء، ويتبع المركز إلى مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد، وله استقلاله العلمي، وهيكليته الإدارية الخاصة به، وهو متخصص في الدراسات والبحوث العلمية، والاستشارات الاجتماعية والتنموية، وقضايا التعافي المجتمعي المرتبطة بالتربية والتعليم.

المحتويات

مشكلة الاعتراف بالشهادات التعليمية في المناطق المحررة، دراسة في التاريخ الراهن، 2013 -2016
د. عبد الرحمن الحاج

دور التكنولوجيا المساعدة في تعليم الطلاب ذوي الإعاقة في بيئات الطوارئ والحروب، (الحالة السورية أنموذجاً)
د. سهاد الملي

استعاذات النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء مفاهيم الصحة النفسية
د. فواز العواد

أثر الصحة والمرونة النفسية على تقبّل التعلُّم عن بعد تحت وطأة وباء كورونا وظروفه في الشَّمال السّوري
د. عمر شحادي-أنجيلا كوستر-مأمون عرابي

التعليم في بيئة الطوارئ السورية، دراسة تاريخية توظيفية في مرحلتي التعليم ما قبل الجامعي والجامعي في مناطق المعارضة وتركيا
د. عماد كنعان

مدى استجابة المجتمع الدولي لمبدأ الحماية الدولية لتعليم الأطفال السوريين خلال النزاع
طارق السيد

مشكلة الاعتراف بالشهادات التعليمية في المناطق المحررة

دراسة في التاريخ الراهن

2013 -2016

الدكتور عبد الرحمن الحاج
أستاذ مساعد بجامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية

المخلص:

يتناول البحث الاعتراف بالمناهج والشهادات الصادرة في الأراضي المحررة في الفترة الممتدة بين ٢٠١٣ و٢٠١٦، حيث تمثل هذه الفترة المؤسسة للعملية التعليمية بعمومها، فقد سيطرت المعارضة على مناطق واسعة وأخرجتها من سلطة النظام، وظهرت حاجة ماسة لبدائل عن وثائق النظام ومناهجه خصوصاً مع تزايد وتيرة النزوح واللجوء إلى دول الجوار وأوروبا، وتم تشكيل تنظيمات إدارية بسيطة للتعليم ثم ظهرت الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم التابعة للائتلاف، إلى أن تشكلت الحكومة المؤقتة كجهاز تنفيذي كبير مقابل لأجهزة النظام التنفيذية في أماكن سيطرته، وشكلت وزارة التربية في هذه الحكومة مديريات التربية فيما كان نشاط المنظمات غير الحكومية يتزايد في مجال التعليم بشكل واضح.

ويناقش البحث أهم العقبات التي واجهت مؤسسات التعليم في المناطق المحررة في موضوع الاعتراف، وفحص المساعي التي بذلت في هذا الإطار من قبل الحكومة السورية المؤقتة أو المنظمات الحكومية، والنتائج التي وصلت إليها تلك الجهود في ظل بدائل محدودة، والآثار المترتبة على ذلك في تحفيز أو إحباط الطلاب ودفعهم إلى متابعة التعليم أو الهجرة، والأبعاد السياسية المترتبة على النجاح أو الفشل في إدارة المناطق المحررة.

يستند البحث منهجياً بشكل أساسي إلى التحليل التاريخي المأخوذ من التاريخ الراهن مستنداً إلى معطيات الوقائع والأحداث والوثائق في الفترة الزمنية المحددة، ويستخدم البحث الوثائق التي تتعلق بالموضوع الصادرة عن دول صديقة أو الصادرة عن الهيئات والإدارات التي تدير التعليم في المناطق المحررة، والمراسلات الرسمية وهي عموماً مصادر مغلقة وغير مفتوحة أو متاحة للعموم، يشمل ذلك المراسلات مع المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى المصادر المفتوحة.

الكلمات المفتاحية: سوريا، الاعتراف، الاعتماد، التعليم، المناطق المحررة، الاعتراف بالشهادة

Kurtarılmış Bölgelerdeki Diplomaların Tanınması Sorunu

Güncel Tarih Araştırması 2013-2016

Özet:

Araştırma, 2013-2016 yılları arasında Suriye'deki kurtarılmış bölgelerde verilen müfredat ve diplomaların tanınmasını ele almaktadır. Bu dönem, genel olarak eğitim kurumunun kuruluş dönemi mesabesindedir. Nitekim Suriye muhalefeti geniş bölgelere hakim olmuş, oralardan rejimin otoritesini çıkarmış ve dolayısıyla rejimin resmi belgelerine ve eğitim müfredatına acil ihtiyaç doğmuştur. Bilhassa ülke içi göç, komşu ülkelere ve Avrupa'ya göç olgusu yoğunlaşmıştır. Öncelikle basit idari eğitim teşkilatları kurulmuş, daha sonra Suriye Muhalif ve Devrimci Güçler Ulusal Koalisyonu'na bağlı Ulusal Yüksek Öğretim Kurulu oluşturulmuştur. Ardından kontrol altındaki bölgelerde rejimin icra teşkilatlarına karşılık büyük bir icra organı olarak Geçici Hükümet teşkil edilmiştir. Geçici hükümetin Eğitim Bakanlığı, eğitim müdürlükleri oluşturmuş, aynı zamanda sivil toplum kuruluşlarının eğitim alanındaki faaliyetleri ciddi ölçüde artmıştır.

Araştırma, kurtarılmış bölgelerdeki eğitim kurumlarının tanınma konusunda karşılaştığı en önemli engelleri ele almakta, bu çerçevede Geçici Suriye Hükümeti ve kamu kurumları tarafından harcanan çabaları, sınırlı alternatifler karşısında bu çabaların sonuçlarını, öğrencilerin eğitime devam konusunda teşvik edilmesi ya da hayal kırıklığına uğratılması, göç olgusu, kurtarılmış bölgelerin yönetiminde başarı-başarısızlıkların politik boyutları gibi etkilerini incelemektedir.

Araştırma temel olarak, belirli bir zamansal döneme ait olaylar, gelişmeler ve belgelere dayalı veriler üzerinden güncel tarih ekseninde tarihsel-analitik yöntemi esas almakta, konuya ilişkin gerek dost ülkelere, gerekse kurtarılmış bölgelerdeki eğitim müdürlükleri ve kurullarına ait belgeleri ve diğer açık kaynakların yanı sıra açık ya da gizli olmayan ya da kamuya açık resmi yazışmaları kullanmaktadır.

Certificate issued in the liberated areas, Recognition Problem
A study of recent history, 2013-2016

Abstract:

Recognition of the certificates issued in the liberated areas during 2013-2016 is tackled by this study. It is the period of the foundation of the whole education process when the regime lost control over large areas to the benefit of the opposition forces. The need for alternatives to the regime's documents badly aroused specially with the excessive migrations to the neighboring countries and Europe. Primary administrations established then followed by the emergence of the High National Commission for Education affiliated with the Coalition, and finally the SIG as a de facto administrative counter-institution to that of the regime in the territories under its control. The Ministry of Education established directorates, with an obvious rise of the NGOs in the field in question.

The research discusses the main obstacles of the education institutes as far as recognition is concerned. It also manifests the efforts of the SIG or the governmental organizations along with the results in the light of the limited alternatives in hand. Moreover, It refers to the effects, negative or positive, on the students as to continue learning or immigrate. The political factors resulted from success or failure at administrating the liberated areas were also considered.

Systemically, the research basically follows the historical analysis of the events, facts and documents in that period of time specifically. It also manipulates the documents related or issued by friend countries or bodies that manage the education process there, in addition to the official correspondences that are generally kept closed and unavailable to the public, and the available ones as well.

١. مقدمة

في نهاية عام ٢٠١٢ كان قوات النظام قد انسحبت من مناطق شاسعة في سوريا، وخلق انسحاب النظام ومؤسساته فراغاً في جميع المؤسسات العامة، والحكومية، وبشكل خاص في التعليم وإدارته، الأمر الذي دفع هيئات محلية من المجتمع المدني السوري لمحاولة التصدي لهذا الفراغ من خلال متطوعين في إدارة المدارس وممارسة التعليم، فقد كان معظم مدراء المدارس مرتبطين بالنظام ارتباطاً وظيفياً وأمنياً، وظهر تسرب كبير في الكادر التدريسي، قسم من هذا الكادر ذهب إلى مناطق سيطرة النظام، وقسم آخر تطوع للعمل العسكري مع الفصائل الثورية، وقسم ثالث صار لاجئاً خارج الحدود، وقسم رابع صار نازحاً، وأخيراً قسم آخر بدأ يبحث عن مصدر رزق آخر إذ إن العمل التطوعي في المدارس لن يدر عليه أي دخل يمكنه من مواجهة متطلبات الحياة اليومية التي كانت تزداد صعوبة يوماً بعد يوم، هكذا تبدد الكادر التدريسي والإداري وصار الفراغ مضاعفاً.

يضاف إلى ذلك خروج العديد من المدارس عن العمل بعضها صار مقراً عسكرياً والبعض الآخر دمر بالكامل وفي النتيجة خرج عن الخدمة مئات المدارس، وظهرت حاجة ماسة لمدارس ميدانية في مخيمات النزوح والمناطق التي تتعرض للقصف أو المتاخمة للجبهات،[١] وهكذا بدأت تتفاقم ظاهرة التسرب إلى أن أصبح مئات الآلاف من الطلاب في سن التعليم ما دون الجامعي خارج المدارس ولا يتلقون أي نوع من التعليم.[٢]

في منتصف ٢٠١٣ بدأت مظاهر جديدة في التعليم تطفو على السطح، إذ بدأت المؤسسات الخيرية الأجنبية تتدخل في التعليم، وتفرض بدائلها التعليمية الخاصة، صار هنالك منهاج يمني، وأردني، وكويتي؛ سواء كان ذلك بحسن نية لسد الفراغ الذي خلفه انسحاب النظام، أم بسوء نية بغرض التبشير بأيديولوجيا دينية ومذهبية (سواء كانت مسيحية أو أصولية إسلامية متطرفة)، وواقع الحال أن ذلك كان صعوبة جديدة برزت أمام استعادة التعليم فيما عرف منذ ذلك الوقت بـ"المناطق المحررة" وهي المناهج البديلة، إذ لم يكن أمام المعلمين مناهج يدرسونها سوى مناهج النظام وهي مناهج مليئة بالتسييس الداعم للنظام.

أنشأت المجالس المحلية في نهاية ٢٠١٢ مكاتب للتعليم تتبع مكاتبها التنفيذية على غرار مكاتب التعليم التي كانت تتبع مجلس المحافظة والتي كانت تشرف وتراقب التعليم، لكن أزمة التعليم كانت أكبر من أن تتصدى لها مكاتب مؤلفة من موظفين أو ثلاثة، وفي أيار ٢٠١٣ أنشأ الائتلاف الوطني لقوى الثورة

---

[١] حول ظروف التعليم في تلك الفترة انظر: أحمدو، محمد صالح. تقرير مشروع امتحانات الثانوية العامة والشرعية والصناعية: ٢٠١٣-٢٠١٦، وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة، رقم SYR-MS ١٦، تاريخ ١٠١٧/٦/١٧، ص١.

[٢] حول أوضاع التعليم في تلك الفترة انظر: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا 2014. ،
تقارير المفوضية عن التعليم في سوريا: ٢٤ آذار ٢٠١٤، و٧ نيسان ٢٠١٤، و١٥ أيار ٢٠١٤.

والمعارضة أول لجنة عليا للتعليم تتبع جهة سياسية تمثل مظلة عامة للمعارضة وأطلق عليها "الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم"، والتي أنشأت مكاتب مركزية تابعة لها في المحافظات ودول الجوار، لكن عمل هذه المكاتب كان محصوراً بالامتحانات الثانوية، فقد كان هذا مركز اهتمامها، فقد قامت لأول مرة بامتحانات الثانوية العامة في المناطق المحررة في آب ٢٠١٣.[٣]

ومع تصاعد الحرب واقتراب موعد امتحانات الثانوية العامة الذي يكون عادة منتصف العام وزيادة موجات اللجوء إلى دول الجوار بدأ السؤال يطرح للمرة الأولى عن قيمة الوثائق التعليمة ومدى الاعتراف بها؟ فقد بدأ اللاجئون والنازحون يواجهون صعوبات في استعمال هذه الوثائق.

يتناول هذا البحث قضية الاعتراف بالشهادات الصادرة في الأراضي المحررة في الفترة الممتدة بين ٢٠١٣ و٢٠١٦، حيث تمثل هذه الفترة المؤسسة للعملية التعليمية بعمومها، ويناقش البحث أسس تحقيق الاعتماد والاعتراف والظروف القائمة وقتذاك ومدى إعاقتها لتحقيق ذلك، وتحديد أهم العقبات، ثم فحص المساعي التي بذلك في هذا الاطار من قبل الحكومة السورية المؤقتة أو المنظمات الحكومية والنتائج التي وصلت إليها تلك الجهود، والبحث في الدور الذي تقوم به دول الجوار والدول العربية ودول أصدقاء الشعب السوري، ويتطرق البحث إلى البدائل التي كانت متاحة للطلاب السوريين لتجاوز العوائق الخاصة بالاعتراف بالوثائق التربوية والشهادات الصادرة عن جهات سورية في المناطق المحررة.

إذاً يعالج البحث مشكلة رئيسة بالنسبة للطلاب السوريين في المناطق المحررة وهي قيمة الشهادات التي يحملونها وإمكانية التعامل بها خارج الحدود، والآثار المترتبة على ذلك في تحفيز الطلاب على متابعة التعليم والأبعاد السياسية المترتبة على النجاح أو الفشل في إدارة المناطق المحررة وتقديم البدائل اللازمة من الخدمات المدنية. إضافة إلى ذلك يقدم مادة تاريخية، وهي مادة يمثل الكاتب جزءاً منها فكاتب البحث أحد الأشخاص الذين كانوا جزءاً من الكفاح في هذه القضية، وبالتالي فإن المادة التاريخية ليست فقط مجرد مادة بحثية بل هي أيضاً شهادة ووثيقة للتاريخ.

ويستند البحث منهجياً بشكل أساسي إلى التحليل التاريخي المأخوذ من التاريخ الراهن مستنداً إلى معطيات الوقائع والأحداث والوثائق في الفترة الزمنية المحددة، لكن أيضاً سيستخدم مناهج أخرى جزئيا حيث يتطلب الأمر مثل تحليل المحتوى والمقارنة والمقايسة التاريخية وغير ذلك مما يفرضه السياق بما يكمل ولا يتعارض مع المنهج الأساس.

[٣] انظر: خانجي، جلال الدين. تقرير نهاية الامتحانات للثانوية العامة للعام ٢٠١٣، الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم، د.ت، ص١.

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي المشكلة التي تواجهها الشهادة السورية الصادرة عن المؤسسات الثورية والمعارضة في الاعتراف بها؟ ما هي المساعي المبذولة لحل هذه المشكلة؟ ما هي العوائق التي واجهتها هذه المساعي؟ كيف حلت تلك العوائق؟ ما هو الوضع الذي آل إليه موضوع الاعتراف نهاية عام ٢٠١٦؟ ولسوء الحظ لا توجد دراسات رصينة سابقة حول هذا الموضوع يمكن الاستناد إليها، كما أن الخبراء في هذا الموضوع والمختصين فيه نادرون مما يزيد في صعوبة البحث.

يستخدم البحث الوثائق التي تتعلق بالموضوع الصادرة عن دول صديقة أو صادرة عن الهيئات والإدارات التي تدير التعليم في المناطق المحررة، والمراسلات الرسمية وهي عموماً مصادر مغلقة وغير مفتوحة أو متاحة للعموم، يشمل ذلك المراسلات مع المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى المصادر المفتوحة المتمثلة في القوانين والإجراءات الخاصة بموضوعي الاعتماد والاعتراف، والآليات المتبعة في ذلك، سواء تلك الصادرة عن مجالس التعليم العالي أو وزارت التربية أو هيئات الاعتماد الوطنية بالإضافة إلى الكتب المنشورة الخاصة وهي عموماً باللغة الإنكليزية وليست ذات صلة مباشرة بالموضوع السوري والتقارير الدولية والإقليمية عن التعليم في سوريا .

٢. في مفهومي الاعتماد والاعتراف

١,٢. الاعتماد [٤] Accreditation:

هو عملية (Process)قانونية تتضمن مجموعة من الإجراءات لمنح الإجازة من المؤسسة المسؤولة عن إدارة التعليم الوطني (غالبا ما تكون حكومية) لمؤسسات التعليم لإصدار شهادات بمؤهلات علمية محددة في برامج تعليمية محددة (تتضمن البرامج مفهوم المناهج حكماً والنظام التعليمي وهو نظام موحد عادة في الدولة المجيزة خصوصا في التعليم ما دون الجامعي).

يتضمن الاعتماد عادة إجراءات قانونية عديدة قد تستغرق سنوات لتحقيقها تتعلق بالبيئة التعليمية، والكادر التدريسي والإداري، والخدمات، والبرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بالتنمية بالإضافة إلى قرار إحداث المؤسسة التعليمية أو الموافقة على الإحداث (تصدره وزارة التربية أو مجلس الوزراء، وبعض الدول لا تعتبره شرطاً).

[٤] انظر:

Kumar Soni, Satish. *Preparing for Accreditation: Of Quality Assurance of Professional Services*, India, 2014, p. xi.

R. Coffey, Kitty and M. Millsaps, Ellen. *A Handbook to Guide Educational Institutions Through the Accreditation Process: The ABCs of Accreditation,* USA, 2004, p.3

وهو ذو طبيعة محلية مرتبط بالدولة والأجهزة الحكومية المحلية أو الوطنية التي توجد فيها مؤسسات التعليم المعتمدة حصراً (الفروع الدولية تحتاج لاعتماد في بلد الفرع، وفي بعض الدول الفروع المحلية في المدن أو الولايات يمكن يحتاج إلى اعتماد جديد كما في تركيا).

تختلف الإجراءات التي تتضمنها عملية الاعتماد من بلد لآخر، لكنها جميعها تقوم على قواعد عامة مشتركة بغض النظر عن التفاصيل وكيفية تحويلها إلى إجراءات أو ربطها بمواد قانونية:

-قرار الإحداث، أو الترخيص الأولي: إيجاد وضع قانوني لإحداث المؤسسة التعليمية المراد اعتماد وثائقها، في بعض البلدان يكون ذلك بقرار حكومي من الجهات المسؤولة عن تخطيط التعليم وتنميته، وفي بعضها الآخر من رئاسة الحكومة إن كانت مؤسسة تعليم عالي أو مدرسة دولية (نظامها التعليمي غير محلي، وتدار باللغات العالمية، ومنهاجها دولي) كما هو الحال في تركيا،[٥] وفي بعض البلدان يرجع ذلك إلى الوزارة (وزارة التربية أو التعليم العالي) أو الهيئة الحكومية المختصة (محلس التعليم العالي، أو هيئة الاعتماد الوطني... الخ) مثل اليمن.[٦] يتعلق هذا بخصوصية كل بلد وآلية صنع القرار فيه، لكن الشيء المهم أن قرارا حكوميا بالإحداث أمر أساسي ويمثل خطوة أولى بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن ذلك. وللحصول على مثل هذا القرار قد يتطلب الأمر إجراءات فرعية أخرى، تتعلق بكون المؤسسة أهلية أو عامة، وربحية أم لا. وقرار الإحداث شرط لكل ما بعده.

-تقييم البرامج والمناهج: إقرار البرامج مرتبط بوجود الأهلية وتوفر الكادر التدريسي الكفوء واللازم لهذه البرامج، وباللغة التي ستدرس فيها (والمقصود بالبرنامج هنا إما مرحلة دراسية اختصاصية في التعليم ما دون الجامعي مثل الثانوية الأدبية أو الصناعية (المهنية) أو الفنية أو الشرعية، أو فرع اختصاصي في مرحلة معينة مثل برنامج الإجازة في علم النفس في التعليم الجامعي أو الماجستير في الإرشاد النفسي). أما إقرار المناهج فهو أمر يرجع إلى لجنة متخصصة منبثقة عن الوزارة أو منبثقة عن مجلس التعليم العالي في التعليم الجامعي، ويتم هذا الإقرار بناء على معايرة وفقا للمعايير المرجعية للتعليم الوطني في كل دولة، والتي تحدد مؤهلات محددة للبرامج التعليمية.

-تقييم البيئة التعليمية: تشترط جميع الدول شروطاً خاصة بالبيئة التعليمية (المدرسة أو الجامعة) وذلك لتوفير الحد الأدنى لجودة التعليم وفق المعايير الوطنية لجودة التعليم.

---

[٥] انظر قانون التعليم العالي في تركيا (١٩٨١) على موقع مجلس التعليم العالي YOK، وانظر أيضاً:
Mizikaci, Fatima. Higher Education in Turkey, UNISCO European Center for Higher Education, Bucharest, 2016.

[٦] انظر مثلاً: "قانون التعليم العالي" في اليمن ٢٠١٠، المادة الثانية، ويسمى القانون قرار الإحداث بـ"الترخيص الأولي"، وانظر أيضا قانون "قانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة" أو قانون التعليم الخاص (للتعليم ما دون الجامعي)، الفصل الثاني، المادة ١٢.

-تقييم مخرجات التعليم أو المؤهلات: في التعليم ما دون الجامعي يكون التقييم سنوياً عبر لجنة متخصصة، وفي التعليم العالي يضيف إلى التقييم السنوي تقييم مؤهلات الخريجين في ثلاث دفعات كشرط لمنح المؤسسة التعليمية قرار الاعتماد النهائي، وإلا فإن عدم توافر المؤهلات اللازمة يفترض أن تؤدي إلى إغلاق المؤسسة وسحب الترخيص منها.

هذه الإجراءات تمتد في التعليم ما دون الجامعي من سنة إلى ثلاث سنوات، وفي التعليم العالي تمتد في الحد الأدنى إلى ٧ سنوات. وكما هو ملاحظ فإن الاعتماد مستويات ويكون مؤقتاً في البداية ولا يصبح دائماً إلا بعد إجراء تقييم مؤهلات الخريجين، هذه هي القاعدة العامة.

يقودنا هذا لتصنيف الاعتماد إلى مستويين:

١. مستوى الاعتماد المؤقت أو الأولي، ويبدأ بقرار الإحداث أو الترخيص لإنشاء مؤسسة التعليم (مدرسة أو جامعة).

٢. مستوى الاعتماد الدائم أو النهائي، ويبدأ بقرار منح الترخيص النهائي بناء على توصية لجنة تقييم المؤهلات.

.2.2الاعتراف Recognition: هو قرار (Decision) بقبول الشهادات المثبتة لمؤهلات علمية والصادرة من مؤسسات معتمدة في دولة أخرى غير الدولة التي صدرت فيها الشهادات،[٧] يتوقف الاعتراف بشكل رئيسي على الجودة (مرتبط بشكل جوهري بالتقييم، والتقييم مرتبط بشكل جوهري بالمعايير المرجعية الوطنية للتعليم) وضمان وجود المؤهلات التي تتضمنها الشهادات. ولذلك تسميه اليونيسكو هي "اعتراف المؤهلات[٨]،" Recognition of Qualifications وهو يتضمن معادلة المؤهلات لحاملي الشهادة المثيلة في الدولة التي تتخذ قرار الاعتراف، وعادة ما يكون ذلك بناء على اتفاقيات دولية أو بينية (بين الدولة المعترفة المستقبلة للشهادة والدولة المعتمدة المصدرة للشهادة).

---

[٧] انظر: الاتفاقية الدولية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو)، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، ص ١٣.

اتفاقية الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو)، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ص ١٤.

[٨] "Recognition of Qualifications: The 'recognition' of a foreign certificate, diploma or degree of higher education means its acceptance as a valid credential by the competent authorities in a Contracting State and the granting to its holder of rights enjoyed by persons who possess a national certificate, diploma or degree with which the foreign one is assessed as comparable."

انظر تعريف اليونيسكو في موقعها الرسمي على الانترنيت:

http://www.unesco.org/new/en/education/themes/strengthening-education-systems/higher-education/recognition/

تاريخ المشاهدة: ١٤ كانون الأول ٢٠١٧.

والاعتراف بهذا المعنى يتطلب اثباتات قانونية محددة، كما أنه ذو طبيعة عالمية عابرة للحدود.[٩]

ينبغي الإشارة هنا إلى أن هذا الاستخدام للمصطلحين ليس موحداً ففي كثير من الأحيان يستخدم أحد المصطلحين بمعنى الآخر بسبب الارتباط الشديد بينهما؛ إذ يفضي أحدهما إلى الآخر بطبيعة الحال.

وكما هو واضح من مفهومي المصطلحين فإن أي قرار بالاعتراف يستند إلى الاعتماد الذي يستند بدوره إلى جهة حكومية معترف بها، وحيث أن الجهة الحكومية وقتها لم تكن متوفرة فقد ضاعف ذلك المشكلة بالنسبة للطلاب السوريين في المخيمات ودول اللجوء.

1.2.2. شروط الاعتراف[١٠]

بالرغم من أن شروط الاعتراف بالشهادات ليست متطابقة في التفاصيل والشروط والجهات المسؤولة عنها، إلا أنه بالإمكان تحديد الشروط العامة والأساسية لأي اعتراف من قبل أي مؤسسة تعليمية أو حكومية أو مهنية؛ إذ يمكن إجمال الحد الأدنى هذه الشروط بالآتي:

١. صادرة عن مؤسسة معتمدة: أن تكون الجهة التي أصدرت الشهادة جهة معتمدة في بلادها، لها وضع قانوني واضح واعتماد نهائي.

٢. مصادق عليها حكومياً: أي أن تصادق وزارة الخارجية على الأقل على أختام مؤسسة التعليم على الشهادة، وتصادق السفارة على ختم الخارجية في البلد الذي سيعترف بها، وعادة ما يكتفى بالمصادقة الحكومية على الشهادة دون الرجوع إلى وثائق اعتماد الشهادة لأن ذلك عسير.

٣. توفر إمكانية التوثق: في التعليم العالي والثانوي يتم عادة يتم مراسلة المؤسسة التعلمية عبر سفارة دولتها للتأكد من صحة صدور الوثيقة عنها، ومن الطبيعي هنا إدراك تأثير العلاقات الديبلوماسية في تحقيق هذا الشرط، فالبلاد التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع دولة ما فإنها تفقد إمكانية التوثق من صحة الشهادات الصادرة عن مؤسساتها التعليمية إذ لا توجد قنوات لذلك، وهذه هي إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهها السوريون بالفعل في تركيا وعدد من الدول، وأدت إلى ازدهار ظاهرة تزوير الشهادات والوثائق عموماً.

---

[٩] ثمة مصطلحات أخرى ترتبط بهذين المفهومين مثل مصطلحات أخرى: ترخيص، ترخيص أولي، اعتماد عام، اعتماد خاص، اعتماد أولي، قرار الإحداث، رخصة مزاولة التعليم، الانضمام أو الانتماء، وهي مصطلحات مهمة لكنها مكملة لما سبق ومرتبطة بالقوانين، وإذا ما تم استخدامها في هذا البحث فإنه سيتم شرحها في السياق ذاته.

[١٠] هذه الشروط مستقاة من مقتضيات ما تضمنه "الاتفاقية الدولية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط" ١٩٧١، و"اتفاقية الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في العربية" ١٩٧٨، ومعظمها يرجع إلى القواعد العامة في المعاملات الدولية والعمل القنصلي بشكل خاص.

٤. معادلة المؤهلات: عملية علمية صرفة تتم بغرض معرفة مدى تكافؤ المؤهلات التي يحملها صاحب الشهادة مع الشهادات المثيلة، وفي حال وجود فجوات فإن ذلك قد يؤدي إلى رفض المعادلة أو إلى اشتراط إكمال المعادلة بإتمام المؤهلات لتصبح مكافئة للحد الأدنى.

٤,٢,٢. أنواع الاعتراف

تختلف طبيعة الاعتراف والجهات المسؤولة عنه فيما إذا للمتابعة الدراسية أو كان للعمل.

-الاعتراف المهني: هو اعتراف بالشهادات (الثانوية العامة أو الجامعية) غرضه الاعتراف بالمؤهلات من أجل العمل، وغالباً ما يكون مسؤولاً عنه جهة حكومية متخصصة، إذا كان اعترافاً عاماً أو للعمل في مؤسسة حكومية، وبعض المؤسسات الخاصة تطلب الاعتراف الحكومي، كما أن بعض المؤسسات الخاصة (ينطبق هذا على المدارس والجامعات) تكتفي بالأختام الحكومية أي بالبند الثالث من شروط الاعتراف المذكورة أعلاه.

الصعوبات الرئيسية في هذا النوع من الاعتراف متعلق بنوعية الشهادة والمؤهلات التي تتضمنها، وبشكل عام شهادات الطب هي الأكثر صعوبة تليها الهندسة وذلك نظراً لآثارها المباشرة على حياة الناس.

-الاعتراف العلمي: هو اعتراف بالمؤهلات غرضه السماح بمتابعة التحصيل العلمي، سواء أكان هذا في التعليم ما دون الجامعي أم في التعليم الجامعي. بشكل عام لا يحتاج التعليم ما دون الجامعي إلى تعديل حكومي، إنما إلى وجود الاختام الحكومية أيضاً كما هو في الشرط ٢ للاعتراف المذكور أعلاه، وبعض الدول لا تهتم بالوثائق التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي أو بمرحلة التعليم ما دون الجامعي باستثناء شهادة الثانوية العامة أو شهادة "المدرسة العليا"، وذلك بسبب طبيعة نظامها التعليمي وآليات الانتساب فيه. يعود ذلك لمدى التزام الدول بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان (حق التعليم أحدها) والالتزام بمبدأ "التعليم للجميع"،[١١] الذي يعتبر أحد المبادئ الأساسية لليونسكو والمشتق من حقوق التعليم والعدالة والمساواة الإنسانية.

ولهذا السبب لم يعانِ اللاجئون في ألمانيا ودول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة أي مشكلة في الالتحاق بالمدارس وخصوصاً بالتعليم الأساسي وذلك على الرغم من أن معظمهم لا يحمل أية وثائق أو يحمل وثيقة غير مصدقة من جهات حكومية. لكن في المقابل وجدت عقبات للتعامل مع الوثائق التي

[١١] وضعت أسس حركة عالمية للتعليم للجميع في مدينة جومتيين في عام ١٩٩٠، وجرى تأكيدها في مدينة داكار عام ٢٠٠٠ وتحولت إلى أهم تعهّد حيال التعليم خلال العقود الماضية حيث تعهد ١٦٧ دولة تعهدا جماعياً بتوسيع فرص التعليم لتشمل الجميع. انظر:
إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ نحو التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، اليونسكو، أيار ٢٠١٥، الديباجة، الفقرة ٢.
"التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥: هل سنحقق هذا الهدف؟" ،التقرير العالمي للتعليم للجميع، منشورات اليونسكو، ط١، ٢٠٠٧، صi، ص١١.

أصدرتها الحكومة المؤقتة مثلاً في الدول التي تشترط جهة حكومية، أو التي أصدرتها مؤسسات تعلمية سورية بدون أي مرجعية سياسية حكومية.

الجدير بالملاحظة هنا أن الاعتراف الحكومي عادة يكون عاماً، مثل الاعتراف المبني على اتفاقيتي اليونسيكو للعام ١٩٧١ و١٩٧٨، فبعض الجامعات وخصوصاً الجامعات العريقة لديها لائحتها الخاصة بالجامعات التي تعترف بها، مثل جامعة كامبرديج وأكسفورد، والاعتراف الحكومي العام لا يقتضي بالضرورة اعترافاً من قبلها بها، فاللائحة الخاصة للاعتراف في الجامعات تلك هو حق علمي لها.

٤,٢,٢. مستويات الاعتراف

ليس هنالك اعتراف عام شامل لكل الأنواع ولكل الاختصاصات وعابر لجميع الجغرافيا، فهنالك مستويات متعددة ونطاق جغرافي مختلف، إذ ما دامت جودة التعليم متفاوتة ومادامت الجغرافية قابلة للتقسيم فمن الطبيعي أن يكون هنالك تفاوت في نطاق الاعتراف وشموله.

-الاعتراف المحدود: لا يكون الاعتراف العلمي العام بالشهادات اعترافاً شاملاً بكل الاختصاصات، فلا بد أن يكون هنالك اتفاق على الاختصاصات المعترف بها، إذ تتضمن وثائق الاعتراف المتبادلة في الاتفاقيات الدولية تفاصيل للبرامج في كل جامعة، وليست كل البرامج يمكن أن تكون معترفا بها حتى لو صدرت شهادتها عن جامعة معترف بها، ينطبق هذا على الاتفاقات الحكومية، وينطبق هذا على اتفاقات الاعتراف المتبادل بين الجامعات.

ويمكن ملاحظة هذا التفريق بين الاعتراف العام للجامعة والاعتراف الخاص من خلال تقييم الجامعات وبرامجها، فعادة ما تقيم برامج الجامعات واختصاصاتها بشكل منفرد عند في المقاييس العالمية لترتيب الجامعات، وعادة ما يلعب هذا الترتيب دوراً في موضوع الاعتراف أيضاً.

-الاعتراف الجغرافي: هو اعتراف بالشهادات في مجال جغرافي محدد، قد يكون على مستوى إقليمي، أو على مستوى قارة بأكملها، أو على مستوى العالم أجمع.

يرتبط هذا الموضوع بالاتفاقيات الموقعة بين الدول، وخصوصاً في التعليم ما دون الجامعي والثانوية العامة، أما التعليم الجامعي فإن الجامعات تحتاج لتقوية الاعتراف بها من قبل مؤسسات التعليم العالي في الدول الأخر عبر الانضمام إلى روابط واتحادات الجامعات، مثل اتحاد الجامعات العربية (الرابطة العربية الوحيدة للجامعات)، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، وشبكة جامعات آسيان، واتحاد الجامعات الأوربية، الاتحاد الدولي للجامعات (اليونسكو)، اتحاد الجامعات الأفريقية. الغرض الأساسي من هذه الجامعات هو تبادل الاعتراف بين الجامعات التي تكتسب العضوية في هذه الروابط أو الاتحادات. وهكذا كلما زادت عضويتها في الاتحادات كلما تعزز واتسع الاعتراف بها.

أحياناً تلجأ الجامعات خصوصاً لتعزيز الاعتراف بها على نطاق عالمي الحصول على اعتماد من قبل هيئات الاعتماد الإقليمية مثل هيئة الاعتماد الأوربي أو التعاون الأوربي للاعتماد، هيئات الاعتماد الأمريكية،[١٢] وهناك هيئات اعتماد متخصصة ببرامج أو اختصاصات علمية محددة مثل مجلس الاعتماد الأمريكي للهندسة والتقنية (COE)، والمجلس الكندي لاعتماد برامج الصيدلة (ABET)، وهيئة الاعتماد الألمانية للبرامج في العلوم الصحية والاجتماعية (AHPGS).

ما الهدف من تحقيق الاعتراف؟

إذا كان مفهوماً بالنسبة للسوريين الموجودين خارج الأراضي السورية الهدف من تحقيق الاعتراف وهو فتح فرص استخدام الحقوق التي تتضمنها الشهادة، سواء كان ذلك في إطار عملهم المهني أم كان في إطار متابعة تحصيلهم العلمي، فإن السؤال الذي لا بد أن يرد هنا هو ما فائدة الاعتراف بالنسبة للسوريين المقيمين في الأراضي السورية المحررة إذا لم يستعملوها خارج البلاد؟

ثمة في الواقع ثلاث فوائد أساسية:

الأولى هي تدعيم قوة الشهادة التي تمنح لهم.

الثانية هي تعزيز قدرة الحكومة المؤقتة أو الإدارة التعليمية على ترسيخ التعليم الوطني ومنعه من الانهيار في ظل الحرب، فالاعتراف بالشهادة المصادقة من الحكومة السورية المؤقتة يقوي مركز الإدارة التعليمية كمرجعية وحيدة.

الثالثة هي التخلص من الفوضى التعليمية ووجود مناهج متعددة وجهات متعددة أيضاً وتعزيز وجود مرجعية موحدة للتعليم من خلال ثقة السوريين بقيمة الشهادة.

ويمكن أن نضيف أن النزوح واللجوء مازال مستمراً وبالتالي فإن احتمال استعمال هذه الوثائق التعليمية خارج الحدود السورية ما زال قائماً.

٣. اعتماد الشهادات السورية والاعتراف بها

وقعت الدولة السورية على العديد من الاتفاقات الدولية التي تمنح شهاداتها اعترافاً عاماً، وبشكل خاص شهادة الثانوية والشهادات الجامعية، يأتي في طليعة هذه الاتفاقات اتفاقيتا اليونيسكو الإقليميتان "الاتفاقية الدولية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية

[١٢] هنالك العديد من هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة، الاعتماد يكون عبر مؤسسة معترف بها من قبل الحكومة الأمريكية (وزارة التعليم أو مجلس اعتماد التعليم العالي) كمؤسسة اعتماد. في الرابط الآتي على الموقع الرسمي لمجلس اعتماد التعليم العالي) الأمريكي(CHEA لائحة المؤسسات المعترف بها مؤسسات اعتماد:

http://www.chea.org/pdf/CHEA_USDE_AllAccred.pdf

تاريخ المشاهدة: ١٩ كانون الثاني ٢٠١٧

والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط" ١٩٧١، و"اتفاقية الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية" ١٩٧٨، وتشير هذه الاتفاقيات إلى الاعتراف بشكل رئيسي بالثانوية باعتبار أن الشهادة الثانوية تشير إلى مؤهلات لدخول التعليم الجامعي

قبل ذلك وقعت الدولة السورية على "المعاهدة الثقافية" العربية ١٩٤٥،[١٣] والتي تنص على "تبادل الطلاب والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم في الفصول المناسبة على قدر ما يتوفر لدى كل منها من أمكنة الدراسة ومع مراعاة النظم المتبعة في تلك المعاهد. وتسهيلا لذلك تعمل الدول مع احتفاظها بمبادئ التعليم الأساسية المقررة في بلادها على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته، ويُنظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها".[١٤]

واعتبرت هذه المعاهدة أساساً لدستور المنظمة العربية للثقافة والعلوم ١٩٦٤، والذي ينص على أن هدف المنظمة هو "تنسيق الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم"[١٥] وخصصت إدارة خاصة للتربية وأخرى للعلوم من أصل ٦ إدارات. وأيضاً أساساً لـ"الميثاق الوحدة الثقافية العربية" ١٩٦٤، والذي ينص على أن "تتعاون الدول الأعضاء تعاوناً كاملاً في ميادين التربية والثقافة والعلوم وإرساء دعائمها على أساس من التكافل والتكامل"،[١٦] وتعمل بصفة خاصة على "قبول الطلبة بالمدارس والمعاهد والجامعات".[١٧]

ولكن الميثاق حث الدول الموقعة عليه على أن "تعمل "على بلوغ مستويات تعليمية متماثلة عن طريق تنسيق أنظمة التعليم فيها، وبخاصة توحيد السلم التعليمي وتوحيد أساس المناهج، وخطط الدراسة، والكتب المدرسية، ومستوى الامتحانات وقواعد القبول، وتعادل الشهادات"؛[١٨] وذلك لتسهيل عمليات الاعتراف والتعديل بالدرجة الأولى.

---

[١٣] وقعت الدولة السورية المعاهدة في ١٢-١٠-١٩٤٦. انظر نص المعاهدة في الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على الرابط:
http://www.ar-pr.org/images/ILIBRARY/legalnet-4-1.pdf

تاريخ المشاهدة ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧

[١٤] المصدر السابق، المادة ٣.

[١٥] انظر نص الدستور في الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على الرابط:
http://www.ar-pr.org/images/ILIBRARY/legalnet-4-3.pdf

تاريخ المشاهدة ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧

[١٦] المادة الثانية من الميثاق، انظر نص الميثاق في الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على الرابط:
http://www.ar-pr.org/images/ILIBRARY/legalnet-4-2.pdf

تاريخ المشاهدة ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧

[١٧] المصدر نفسه.

[١٨] المادة الرابعة، المصدر نفسه.

ووفقا للميثاق "تعمل الدول على توحيد الدرجات العلمية أو تعادلها، وعلى تنشيط البحث العلمي"،[١٩] على أن "يُشكل مجلس أعلى لتنسيق التعليم الجامعي في الوطن العربي بالتعاون مع الجامعات والجهات المسؤولة عن التعليم العالي، لتحقيق هذا التنسيق من جميع وجوهه"،[٢٠] و"إنشاء اتحاد للجامعات العربية، وتشجع الجامعات العربية على الانتساب إليه".[٢١]

وعلى أساس هذا الميثاق "توافق الدول الأعضاء على تبادل الطلاب والتلاميذ بين مدارسها ومعاهدها التعليمية وتيسير قبولهم، على قدر إمكانياتها، في المراحل والصفوف المناسبة ومع مراعاة الأنظمة المتبعة فيها"،[٢٢] و"ريثما يتحقق توحيد الأسس المشار إليها في المادة الرابعة من هذا الميثاق،[٢٣] تعمل الدول، مع احتفاظها بأنظمة التعليم العامة فيها، على تعادل أو توحيد الشهادات في مراحل الدراسة المختلفة، ويمكنها أن تعقد اتفاقيات بعضها مع بعض لتيسير ذلك".[٢٤]

لكن أهم تلك الاتفاقات هو "اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية" ١٩٧٨ في إطار اليونيسكو، والتي كان سوريا أحد أعضائها، وهي مبينة على ما سبق من الاتفاقات العربية في إطار جامعة الدول العربية، وتتسم بالوضوح والتفصيل قياساً للاتفاقات السالفة، وهي متشابهة في نصها وروحها مع الاتفاقية الموقعة مع الدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط ١٩٧٦ التي وقعتها الدولة السورية قبلها، والتي ركزت على التعليم الجامعي والثانوي معاً على اعتبار أن التعليم الثانوي يهدف إلى إعداد الطلاب للتعليم العالي،[٢٥] وهدفت إلى "تأمين الاعتراف بالدراسات والشهادات على أوسع نطاق ممكن"،[٢٦] و"يقصد بـ"الاعتراف" بإحدى شهادات أو ألقاب أو درجات التعليم العالي الممنوحة في الخارج اعتمادها من جانب السلطات المختصة في دولة متعاقدة ، ومنح حاملها الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الذين يحملون شهادة أو لقبا أو درجة علمية وطنية تناظر الشهادة أو اللقب أو الدرجة الأجنبية المشابهة"،[٢٧] وهذه الحقوق المذكورة "تمتد إلى متابعة الدراسات، أو ممارسة نشاط مهني، أو الاثنين معاً".[٢٨] ويتضمن الاعتراف المهني "اعترافاً بالكفاءة الفنية المطلوبة لممارسة المهنة المعينة".[٢٩]

---

[١٩] المادة الخامسة، المصدر نفسه.

[٢٠] المصدر نفسه.

[٢١] المصدر نفسه.

[٢٢] المادة الرابعة والعشرون، المصدر نفسه.

[٢٣] انظر الحاشية رقم ١٦.

[٢٤] المادة الرابعة والعشرون، المصدر نفسه.

[٢٥] . المصدر نفسه، المادة الأولى، الفقرة ٢.

[٢٦] . المصدر نفسه، الديباجة، ص١٢.

[٢٧] . المصدر نفسه، المادة الأولى.

[٢٨] . المصدر نفسه.

[٢٩] . المصدر نفسه، المادة الأولى، فقرة ١، ب.

وتنص بوضوح بالاعتراف "بشهادات إتمام الدراسة الثانوية الممنوحة في الدول المتعاقدة الأخرى"،[٣٠] وتشير الاتفاقية بشكل رئيس إلى ضرورة أن تضع الدول الموقعة عليها "مصطلحات ومعايير تقييم تيسر تطبيق نظام يكفل إمكانية المقارنة بين وحدات التقييم ومواد الدراسة والشهادات الممنوحة"[٣١]

كما ينص الاتفاق على أن تحقيق مستلزمات الاعتراف يتطلب "أجهزة [حكومية] وطنية"،[٣٢] وتشكل لجنة أممية "دولية حكومية من خبراء مفوضين من الدول المتعاقدة وتسند سكرتاريتها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"[٣٣] مهمة الإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية، وتوجب الاتفاقية من أجل التوثيق على الدول أن تتبادل "بانتظام، على نطاق واسع، المعلومات والوثائق المتعلقة بدراسات التعليم العالي وشهاداته" (مادة١٢).[٣٤]

جميع هذه الاتفاقيات هي اتفاقيات إقليمية؛ إذ لا يتوفر حتى اللحظة اتفاقية لاعتراف عالمي يمكن أن تنضم لها سوريا، فذلك يتطلب عملية واسعة وتطوير أنظمة تعليم في كل دول العالم لتكون ملائمة، لكن الدولة السورية وقعت اتفاقيات بينية عديدة بين البلدان تخص التعليم وتنص على تبادل الاعتراف بالشهادات.

حتى ما قبل الثورة لم تكن الشهادات السورية تواجه صعوبات كبيرة في الاعتراف، فقد كانت الشهادة السورية تتمتع بالحد الأدنى من المصداقية، لكن الأحداث المتلاحقة في الثورة وتزايد نفوذ العسكر والميليشيات غير النظامية (الشبيحة) التي استغلت مراكز نفوذها بالإضافة إلى رغبة النظام في إيصال مجموعات معينة من الطائفة العلوية إلى مراكز القرار بسرعة وبدون عوائق خلق مجموعة من المصالح تقاطعت في إضعاف النظام الامتحاني فقد حصلت عمليات غش واسعة النطاق وتسريب واسع للأسئلة، خلال بدءاً من ٢٠١٣ وما بعد،[٣٥] وهو ما دفع اللجنة الخاصة بتطبيق اتفاقيات الاعتراف في منظمة اليونيسكو إلى التهديد بسحب الاعتراف بالشهادة الثانوية التي يصدرها النظام، وتوقيع اتفاقيات الاعتراف للتأكد من تطبيق كافة الشروط، ومجرد "التذكير بالشروط يعتبر نوعاً من التهديد من منظمة اليونيسكو". [٣٦]

---

[٣٠] . المصدر نفسه، المادة الثالثة.

[٣١] . المصدر نفسه، المادة الثانية، فقرة أ، ٥ .

[٣٢] . المصدر نفسه، المادة السابعة، ج.

[٣٣] . المصدر نفسه، المادة التاسعة، الفقرة ١.

[٣٤] . المصدر نفسه، المادة الثانية عشرة.

[٣٥] . انظر مثلاً تقرير "تسريب أسئلة امتحانات "البكالوريا".. سورية أيضاً". علي، عدنان. العربي الجديد، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

[٣٦] . من تصريح عامر قوشجي رئيس الجمعية الوطنية للشباب والتنمية، انظر تقرير "جدل حول «ثغرات» قد تهدد مكانة التعليم العالي في سورية". عوض، حازم. صحيفة قاسيون، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥.

كما "أن هيئة المعلومات الأوروبية المسؤولة عن الاعتراف بالشهادات الأجنبية وضعت منذ شهر مطلباً خاصاً بالشهادة السورية، مشيرة إلى أنها طلبت من الوزارة تزويدها بالبيانات والوثائق التي تثبت وجود أداة معيارية تحافظ على الشهادات، وبما يتيح الفرصة للطلاب في الخارج متابعة تحصيلهم العلمي" في أيار/ مايو ٢٠١٦،[٣٧] وتنتظر "مؤسسات عالمية مختصة بالاعتراف العالمي بالشهادات الجامعية تنتظر من الوزارة تزويدها بالإجراءات التي تتخذها للحفاظ على الشهادة الجامعية"،[٣٨] وعدم الاستجابة لها قد يعني سحب الاعتراف بالشهادات.

هكذا صارت الشهادات التي تصدرها المؤسسات الحكومية تحت سلطة النظام تعاني صعوبات متزايدة، خصوصاً وأن ذلك مترافق مع تزوير واسع النطاق لهذه الشهادات تديره مافيا مرتبطة بمؤسسات التعليم التي تدار تحت سلطة النظام نفسها.

٥. مشكلة الاعتراف بالشهادات الصادرة في المناطق المحررة ومساعي حلها

تصدت بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة إدلب والغوطة الشرقية[٣٩] نهاية عام ٢٠١٢ لإيجاد بديل للشهادات التي تصدرها مؤسسات الدولة تحت سلطة النظام، فأقامت امتحانات عامة للإعدادية والثانوية، وبالرغم من أنها تدرك أنها ليست لديها الخبرة الكافية، ولا تملك الحد الأدنى من الاعتماد أو المرجعية القانونية إلا أنها كانت تأمل أن وجود بديل في المناطق المحررة فيما بعد لا بد أن يعترف بهذه الشهادات، وهكذا منحت مئات الشهادات الإعدادية والثانوية، لكن هذه الشهادات لم تكن قابلة للصرف عموماً، فقد كانت تواجه مشكلة المصداقية وقبول الجهة التي أصدرتها كمرجعية، وهي لاتزال تكافح لإيجاد حل لها من خلال الحكومة السورية المؤقتة.[٤٠]

١,٥. مساعي الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم

شكلت الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم في أيار ٢٠١٣ بقرار من الائتلاف الوطني السوري بصفته أعلى مؤسسة سياسية للمعارضة تحظى باعتراف سياسي دولي ممثلاً للشعب السوري وفقاً لقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة، ونشطت الهيئة الوطنية العليا بسرعة في موضوع لمواجهة استحقاق البدائل

---

[٣٧] . من تصريح ميسون دشاش مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي، انظر: "«المعلومات الأوروبية» تطلب بيانات حول معيارية الشهادات الجامعية"، يونس، رجاء. صحيفة الوطن [السورية]، ٥ حزبران/يونيو ٢٠١٦.

http://alwatan.sy/archives/56663

تاريخ المشاهدة: ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

[٣٨] . من تصريح وزير التعليم العالي محمد عامر المارديني التابع لنظام الأسد، المصدر السابق نفسه.

[٣٩] . هما منظمة إقرأ في الغوطة الشرقية، واتحاد المعلمين في ريف إدلب.

[٤٠] . تقدمت الهيئات العاملة في التعليم وفي الغوطة بكتاب لوزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة في شهر أيلول ٢٠١٦ تطلب حل مشكلة هذه الشهادة، وتم تشكيل لجنة من قبل الوزارة لهذا الغرض، لإيجاد طريقة لمعادلة هذه الشهادات للاعتراف بها، بدل من الاعتراف الكامل.

عن وثائق وشهادات التعليم، وركزت كامل اهتمامها في امتحانات الثانوية العامة،[٤١] وأجرت أول امتحانات عامة للثانوية في آب ٢٠١٣.

وجدت الهيئة الوطنية العليا أمام مجموعة من الأسئلة يمثل الجواب تحد كبير، وهي الآتي:

١. ما هو المنهاج الذي ستستند عليه هذه الامتحانات؟

٢. ما هي معايير الجودة التي ستطبق؟ وما السبيل لضمان تطبيقها في ظل الفوضى العارمة والفراغ في المناطق المحررة؟

٣. ما هو السبيل للحصول على الاعتراف بهذه الشهادات؟ ومن هي الجهات التي يجب الحصول على اعترافها؟

لم يكن لدى الهيئة العليا إجابات كاملة، ولم يكن لديها خيارات كثيرة، وهكذا قررت:

أن المنهاج السوري الموجود في مؤسسات التعليم السورية هو المعتمد، حتى لا يشكل اعتماد أي منهاج آخر عقبة أمام الاعتراف بالشهادة، فالمنهاج السوري هو أساس الاعتراف بالشهادة الثانوية في جميع الاتفاقيات، وبشكل خاص الاتفاقيات الإقليمة في اليونيسكو. واعتماد النظام الامتحاني السوري في الشهادة العامة (وهو نظام فرنسي بالأساس)، وتطبيقه بأعلى مستوى ممكن.

وأن تستعين بمنظمات دولية متخصصة بالتعليم لضمان الجودة، وخبرات دولية صديقة داعمة للثورة السورية (على رأسها تركيا وفرنسا). هكذا تم الاستعانة بمنظمة سبارك Spark الهولندية المتخصصة في التعليم العالي على أساس أن الشهادة الثانوية هي أساس التعليم العالي، وخصصت لمندوبيها زيارات ميدانية للمراكز الامتحانية، وكذلك لوالي السوريين في تركيا آنذاك (الكورديناتور فيصل بيه).[٤٢]

ومع انتهاء الامتحانات قامت الحكومة الفرنسية بإرسال خبراء لأخذ عينات عشوائية من الأوراق الامتحانية (بنسبة ٥٪) من بعض المراكز الامتحانية؛ بغرض إعادة فحصها والتأكد من جودة العملية الامتحانية، بنيّة تأمين منح جامعية في فرنسا للمتفوقين من الناجحين، كان هذا بحد ذاته امتحاناً لامتحانات الهيئة الوطنية.

٢,٥. مساعي الحكومة السورية المؤقتة

بعد قرابة ستة أشهر من تأسيس الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم، وفيما كانت الهيئة قد أنهت إصدار نتائج امتحانات الثانوية العامة للتو تم تشكيل الحكومة المؤقتة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣،

[٤١] . انظر، خانجي، تقرير نهاية الامتحانات الثانوية العامة، م.س، ص١.

[٤٢] . المصدر نفسه.

وفشلت في تعيين وزير للتربية،[٤٣] لكن ذلك لم يمنعها من تكوين الوزارة ووضعه خطط لبداية مرحلة جديدة مليئة بالتحديات، وفي مقدمتها الاعتراف بالشهادات.[٤٤]

انصبت جهود الوزارة على تحقيق استراتيجية مؤلفة من شقين يدعم كل منهما الآخر:

١. إنقاذ نظام التعليم الوطني من الانهيار في المناطق المحررة.

٢. تأمين البدائل للطلاب السوريين على مستوى المنهاج والشهادات،

تكونت النواة الأولى للوزارة من مجموعة من الخبراء الذين لديهم باع طويل في إدارة التعليم، كان منطق إيجاد البديل وضع الوزارة أمام سؤال: هل نستمر في اعتماد منهاج النظام لأنه مرتبط باتفاقيات الاعتراف الموقعة من قبل الدولة السورية؟ أم تختار منهاجاً بديلاً؟ وإذا اختارت منهاجاً بديلاً فما هو هذا المنهاج؟ وما هي المعايير المرجعية الوطنية الجديدة التي سيبنى عليها؟

وصلت الوزارة إلى حل وسط يخرجها من هذا المأزق، وهو تعديل مناهج النظام بحيث تبقي المادة العلمية وتنزع عنه التسييس الذي حرص النظام على ملئه به في كل الكتب الدراسية وفي مختلف الفروع، وجرى تشكيل لجنة خبراء لتنقيح المنهاج وفق معايير دقيقة،[٤٥] وطبعت النسخة الأولى للمناهج تحت شعار الحكومة المؤقتة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.[٤٦]

كانت الهيئة الوطنية العليا قد بدأت بمراسلة الحكومة التركية ومحاولة التنسيق معها للحصول على اعتراف بالشهادات الصادرة عنها، واستمر الأمر لاحقاً خلال الأشهر الستة الأولى من عمر الوزارة، من خلال لقاءات ومراسلات رسمية بين الوزارتين، وأبدت الحكومة التركية تجاوبا حذراً في البداية.

وكانت الحكومة الفرنسية قد توصلت إلى قرار إيجابي في تقييمها للعينات التي أخذتها من المراكز الامتحانية، وأبلغت الوزارة باستعدادها لقبول الطلاب الأوائل المتفوقين من كلا الفرعين (العلمي والأدبي)

---

[٤٣] . كان كاتب هذه السطور هو مرشح لمنصب الوزير، وفشل في الحصول على المنصب بفارق صوتين، انظر:

Lund, Aron. **To Each His Own Government: It is the season of new governments in Syria**, Middle East Center, Carnegie, Beirut, November 14, 2013.

http://carnegie-mec.org/diwan/53611?lang=en

تاريخ المشاهدة: ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٧

[٤٤] . تولى كاتب هذه السطور مهمة تكوين الوزارة وفريقها الأساسي بصفته مستشاراً لرئيس الحكومة المؤقتة للتربية والتعليم، ووضع مع الفريق الخطة الاستراتيجية الأساسية والأولى للوزارة.

[٤٥] . وضعت للجنة ١٠ قواعد للتعديل، بينها الحفاظ على المادة العلمية، نزع التسييس، احترام حقوق الإنسان، الحفاظ على التنوع والاختلاف، استبدال النصوص بالحد الأدنى عند الضرورة وبما لا يؤدي إلى تسييس مضاد، احترام حقوق المرأة، تنمية الضمير الوطني.

[٤٦] . مولت الطبعة الأولى من الحكومة القطرية عبر مؤسسة قطر الخيرية، كانت الطبعة الأولى ١٫٦ مليون كتاب شملت جميع المراحل، ما عدا كتب التاريخ التي كانت مليئة بالمغالطات وبحاجة إلى تغيير كامل.

في منحة على حساب الخارجية الفرنسية في جامعة بواتييه.[٤٧] في الواقع كان هذا أول اعتراف دولي بالشهادة الثانوية الصادرة عن مؤسسات المعارضة في المناطق المحررة.

أعدت فريق وزارة التربية خطة لاستثمار الاعتراف الفرنسي، وتوسيع الاعتراف في الاتحاد الأوربي وصولا إلى مجموعة "دول أصدقاء سوريا"،[٤٨] فالاعتراف وحيث لا يوجد غطاء أممي (من الأمم المتحدة) يمكن الاستناد إليه، فلا نحن تحت وصاية الأمم المتحدة بحيث يكون الاعتراف من مسؤوليتها، ولا الأمم المتحدة تعترف بنا ممثلاً عن الدولة السورية بدلاً من نظام الأسد، فقد بنى الفريق العمل على أساس أن اعتماد المؤسسات التعليمية ومؤسسات وزارة التربية يستمد شرعيته القانونية من الحكومة المؤقتة التي تمثل ذراعا تنفيذياً للائتلاف الوطني، والذي بدول اعترف به ممثلاً للشعب السوري بقرار أممي، وإن لم يعترف به ممثلاً للدولة السورية. وبذلك اقتضت الخطة أنه بدل السعي لتوقيع اتفاقيات جديدة والتي تقتضي من جهة الدخول في عملية تقنية طويلة، ومن جهة ثانية تقتضي إقناع الدول بالانتقال من الاعتراف السياسي بالائتلاف إلى مستوى اعتراف قانوني يمنحه صفة اعتبارية، وهو أمر كان موضع تردد كبير لدول الأصدقاء عموماً، صارت الخطة هي استثمار اتفاقيات الدولة السورية ومنازعة النظام في دمشق على الشرعية، وبذلك ننتقل من الأسس التقنية والقانونية المرتبطة البحتة للاعتراف إلى مستوى القرار السياسي، وخصوصاً أن وضع المعارضة أفضل من هذه الناحية، فوجود الحكومة المؤقتة يمنح صفة ندية مهما كانت ضعيفة فيمكن استثمارها والاعتماد عليها.

قدر فريق الوزارة أن البداية يجب أن تكون من تركيا وفرنسا للحصول على اعتراف موثق يمكننا من الاستفادة من "عملية بولونيا" (Bologna Process) التي قد تسمح باعتراف دول الأوربية إذا تم تعديلها في أي دولة أخرى،[٤٩] وتركيا انضمت إلى هذه العملية. إضافة إلى أن أكثر فائدة يمكن أن يجنيها الطلاب السوريين في تركيا، حيث يوجد أكبر تجمع للاجئين السوريين وعلى هذا الأساس الذي صار أكثر وضوحاً بشأن خارطة طريق للاعتراف.

---

[٤٧] . أبلغني هذا القرار رسمياً المبعوث الفرنسي للمعارضة السورية السيد باسكال روز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بصفتي الحكومية، وطلب إعداد قائمة للطلاب المرشحين للبعثة الفرنسية.

[٤٨] . هي مجموعة اتصال دوليّة تدعم الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، تتكون المجموعة من ٧٠ بلداً أبرزها معظم البلدان العربيّة وبلدان الاتحاد الأوربي وأمريكا وتركيا وعدّة هيئات ومنظمات دوليّة كجامعة الدول العربيّة، تهدف المجموعة إلى إيجاد حل للأزمة السوريّة خارج إطار مجلس أمن الأمم المتحدة، بعد عرقلة كل من روسيا والصين واستخدامها حقّيهما في النقض بشكل مشترك ضد مشروعي قرارت يدينان النظام السوري.
الدول الأساسية فيها هي ١١ دولة وتسمى "دول الكور"، منها: الولايات المتحدة، تركيا، السعودية، قطر، فرنسا، بريطانيا.

[٤٩] . عملية بولونيا هي عملية توحيد النظام التعليمي العالي في المنطقة الأوربية الأوربي الذي صار معروفاً اختصاراً بنظام ECTS . انطلقت عملية بولونيا من إعلان بولونيا الذي أعلن في ١٩٩٩ من مدينة بولونيا الإيطالية. للمزيد انظر:
The European Higher Education Area in 2015: Bologna Process (Implementation Report), David Crosier and others, European Commission, May 14, 2015.

١,٢,٥. الاعتراف التركي

استثمر القرار الفرنسي بالمنح للمتفوقين في الشهادة الثانوية لإغراء وزارة التعليم الوطني التركي لتعديل الشهادات التي تصدرها الحكومة المؤقتة، كان لذلك أثر جيد، فقد وصلت المبذولة مع الحكومة التركية إلى عقد اجتماعات فنية على مستوى الخبراء بين وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة ووزارة التعليم الوطني في تركيا بغرض البحث في إمكانية الاعتراف بالشهادات الثانوية العامة التي تصدرها الحكومة المؤقتة،[٥٠] وفي ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤ أصدر وزير التعليم الوطني التركية موافقته بـ"تعديل وثائق الأطفال السوريين ممن هم في سن الدراسة"[٥١] ممن لجؤوا إلى تركيا منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، سواء كانوا "في المخيمات التي تديرها رئاسة الوزراء / [عن طريق منظمة] آفاد ، أو يقطنون في مراكز المدن"،[٥٢] و"تعديل وثائق امتحانات البكالوريا التي أجرتها وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة".[٥٣]

هذه الوثيقة هي الوثيقة الأولى المتضمنة اعترافاً بالوثائق الصادرة عن الحكومة المؤقتة ليس من الحكومة التركية وحسب، وكان على الوزارة أن تحسن استخدامها مع الفرنسيين لاستصدار وثيقة مكتوبة بقبول الشهادة الصادرة عن الحكومة المؤقتة، لأن قرار الحكومة كان شفهياً وإن نفذ عملياً. وبالرغم من أن القرار لم يطبق بشكل كامل في جميع المدن والولايات التركية، إلا أن القرار كان له أثر كبير في منح الشهادات قيمة فعلية، فتعديل الشهادة يعني السماح للطلاب دخول الجامعات التركية، وقد حصل ذلك بالفعل حيث التحق مئات الطلاب بالجامعات التركية.

كان هنالك تيار داخل وزارة التعليم الوطني التركية قلق من ضمان جودة التعليم، فالمراكز التعليمية أو مدارس السوريين في تركيا لا تعطي صورة مشجعة عن نوعية جيدة، فكيف الحال في سوريا تحت الحرب؟ فاقترح في ٢٠١٥/٠٢/٢٨ إجراء امتحان معياري مركزي بإشراف الحكومة التركية لمواجهة

---

[٥٠] . عقدت عدة اجتماعات وورشات عمل أهمها الورشة التي عقدت في أنقرة بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ والتي اتفق فيها على اعتماد النماذج التي تصدرها الحكومة المؤقتة والتقنيات المستخدمة فيها.

حضر الاجتماع من الطرف التركي يوسف بيوك معاون مستشار وزير التعليم الوطني التركي، وسليمان إيشيك رئيس الهيئة المسؤولة عن تعليم السوريين (هيئة مستحدثة)، بالإضافة إلى فيصل دولماز الوالي المنسق لشؤون الضيوف السوريين وإبراهيم ألتان ممثل الحكومة التركية في منظمة التعاون الإسلامي في الإغاثة الإنسانية. انظر: محضر الاجتماع الخاص بوزارة التربية والتعليم بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٣ وانظر الوثيقة رقم ٣٣/٥.Mo/١٠٤ بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣٠ والمتضمنة رسالة من وزير التربية في الحكومة المؤقتة محي الدين بنانا إلى معاون المستشار يوسف بيوك ومرفقة بالنموذج وشرحه.

[٥١] . انظر الوثيقة رقم ٢٦٤٣٩٣٦/٢١٥,٠١/٦٧٩٥١٤٢٧ تاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٥، الصادرة عن وزارة التعليم الوطني التركي، والمتضمنة مقترح رئيس هيئة التربية والتعليم أمين غريب للوزير نابي آفجي، وقرار الوزير بالموافقة.

[٥٢] . المصدر نفسه.

[٥٣] . المصدر نفسه. وصدر تعميم رسمي من وزارة التعليم التركية رقم ٢٦٦٤٥٥٣/٢١٥,٠١/٦٧٩٥١٤٢٧ تاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٦ موقع من رئيس هيئة التربية والتعليم أمين غريب والذي ينص على "تعديل وثائق المواطنين السوريين والذين يقيمون في وطننا [تركيا] تحت الحماية المؤقتة والحاصلين على وثيقة نجاح في نتائج امتحانات وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة (...) وإجراء اللازم".

هذا الخلل يكون بديلاً عن الشهادات الثانوية التي تصدرها الحكومة المؤقتة وغيرها للسوريين.[٥٤] أدى ذلك إلى وقف تعديل شهادة الحكومة المؤقتة الصادرة للطلاب داخل الأراضي السورية كما وضعت العديد من الشروط الجديد لتعديلها وذلك خلال العام ٢٠١٥ وحتى منتصف ٢٠١٦، حيث صدرت تعليمات بتسهيل تعديل شهادة الطلاب السوريين الصادرة عن الحكومة المؤقتة.

٢,٢,٥. الاعتراف الأوربي

في منتصف العام ٢٠١٤ أجرت وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة - التي كانت ورثت الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم -الامتحانات الثانوية العامة بين ١٠ و٢٨ حزيران/يونيو وطلبت من منظمة سبارك إجراء تقرير خبراء مستقل عن الامتحانات في المراكز الموجودة في تركيا، وأصدرت المنظمة تقريرها في آب/أغسطس ٢٠١٤.[٥٥] كان الهدف من تقرير تصدره مؤسسة أوربية مستقلة متخصصة بالتعليم العالي هو تعزيز الثقة في الشهادة الثانوية التي تصدرها الحكومة، وخصوصاً في الدول الأوربية لتقوية موقف الوزارة في موضوع الاعتراف، حيث صارت الوجهة نحو أوربا لتوسيع الاعتراف محتمة، خصوصاً وأن الدول العربية لم تعر اهتماماً يذكر لموضوع الاعتراف بالشهادات.

أرسل الطلاب الأوائل في شهادة ٢٠١٣ إلى فرنسا في آب ٢٠١٤،[٥٦] فيما التخطيط لإرسال وفد إلى الخارجية الفرنسية في باريس وخارجيات دول الاتحاد الأوربي قد بدأ بالفعل، باعتبار أن مدخل الاعتراف كما حدده فريق الوزارة في الحكومة المؤقتة هو سياسي وليس قانونياً تقنياً.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ اجتمع وفد وزارة التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة[٥٧] مع الخارجية الفرنسية[٥٨] واستطاع الوفد الوصول إلى اتفاق يقضي بتعميم داخلي بقبول شهادات الثانوية العامة دون إصدار وثيقة أو كتاب للوزارة، وذلك أنه – بحسب الفرنسيين – إصدار وثيقة مماثلة لتلك التي أصدرتها الوزارة التركية سيقتضي إجراءات طويلة ومعقدة وغير مضمونة النتائج في فرنسا.

---

[٥٤] . انظر الوثيقة رقم ٢٢٤٣٩١٠/٢١٥/١٠٢٣٠٢٢٨ تاريخ ٢٠١٥/٠٢/٢٨ والمعنونة بـ"امتحان المعادلة للطلاب الأجانب"، والمتضمنة المقترح وحيثياته.

[٥٥] . انظر:

Popovic, Milica and others, Inde**pendent Assessment Report on the Implementation of the General Certificate Exam by the Ministry of Education of the Interim Syrian Government,** Spark, Amsterdam, August 2014.

[٥٦] . انظر كتاب وزارة التربية المتضمن قائمة الطلاب الأوائل (١٠ طلاب) المرسلة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ تموز/يوليو ٢٠١٤ (وثيقة داخلية).

[٥٧] . كان الوفد برئاسة مستشار رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن الحاج وعضوية كل من معاون الوزير فواز العواد ورئيس اللجنة الوطنية العليا بدر جاموس، وبحضور سفير المعارضة السوري منذر ماخوس.

[٥٨] . الطرف الفرنسي برئاسة السفير الفرنسي لسوريا فرانك غيللت وحضر الاجتماع جميع المعنيين في الخارجية الفرنسية بالتعليم بالإضافة إلى مدير العلاقات الخارجية بجامعة بواتييه ومسؤول من هيئة الاعتماد الوطني، ومسؤول من وزارة التربية الفرنسية.

استثمر هذا الاعتراف الشفهي الفرنسي المشفوع بتعميم داخلي مع المنحة الطلابية والوثائق التركية في مفاوضات الوفد مع رئاسة الاتحاد الأوربي (بروكسيل)، وألمانيا، وهولندا، ودول أخرى،[٥٩] وتمكن الوفد من انتزاع تعهد بإصدار تعليمات للمؤسسات المعنية بالتعامل مع الشهادة الثانوية للعلة ذاتها التي ذكرها الفرنسيون، ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم دخل عشرات الطلاب في دول الاتحاد الأوربي إلى الجامعات بدون عوائق تذكر.

٣,٢,٥. الاعتراف الأمريكي

جذب نشاط وزارة التربية وتطور أعمالها في داخل سوريا اهتمام الأمريكيين الذين نأوا بأنفسهم – حتى ذلك الوقت - عن جميع مؤسسات المعارضة التنفيذية، وحصروا علاقاتهم بالجانبين السياسي والعسكري، وفي حزيران/يونيو عام ٢٠١٥ اجتمع وفد من الوزارة بالقنصلية الأمريكية في غازي عنتاب مع عدد من ممثلي المنظمات الأمريكية ومسؤولين في العلاقات الخارجية بطلب أمريكي،[٦٠] تعهد الأمريكيين بالتعامل الإيجابي مع طلب الوزارة بشأن الاعتراف بالشهادات.

تواصلت الخارجية الأمريكية مع وزارة التربية في الحكومة المؤقتة وزودت الخارجية بجميع الوثائق والنماذج والتقارير الخاصة بالشهادة الثانوية والاعتراف، وجدت الخارجية أن ما زودت به كاف للاعتراف بالشهادة، وأبلغت الوزارة في ١٥ أيلول/سبتمبر أن هذه الوثائق جرى تعميمها على "المؤسسات والقيمين على الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية" [٦١] فقد وجد فيها الخارجية ما يساعد على الاعتراف "عبر المؤسسات والتعليم العالي في الولايات المتحدة".[٦٢]

هكذا استطاعت الوزارة تحقيق اعتراف عملي واسع النطاق في المجال الأوربي والأمريكي وإن لم يكن هذا الاعتراف مسند بوثائق رسمية مثبتة، باستثناء الحكومة التركية التي أصدرت أكثر من وثيقة تتضمن هذا الاعتراف. في المقابل المساعي لتوسيع نطاق الاعتراف إلى الدول العربية (باستثناء السودان) ودول شرق آسيا لم تفلح لأسباب سياسية في الأعم الأغلب، ولكن والحق يقال لم تبذل جهود كافية هذا الاتجاه، فقد كانت الأولوية هي تركيا والاتحاد الأوربي وكان يعتقد القيمون على هذا الملف في الوزارة بأن اعتراف تركيا والاتحاد الأوربي سيجر وراءه الدول الأخرى.

ومع ذلك استفاد آلاف الطلاب في الدخول إلى الجامعات في تركيا والاتحاد الأوربي بناء على نتائج تلك المساعي عموماً، وهو أمر يعد انجازا كبيراً في ظل الظروف الدولية المعقدة فيما يتصل بسوريا.

---

[٥٩] . جرت هذه الاجتماعات بين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

[٦٠] . وفد الوزارة تألف من معاون الوزير للتعليم العالي عبد الرحمن الحاج ، ومدير التعليم ما دون الجامعي عزام خانجي.

[٦١] . من نص رسالة من مسؤولة التعليم في الخارجية الأمريكية مونيكا إبراهيم إلى كاتب هذه السطور بصفته الرسمية .

[٦٢] . من نص رسالة من مسؤولة التعليم في الخارجية الأمريكية مونيكا إبراهيم إلى كاتب هذه السطور في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ .

٦. البدائل المتاحة

لا تزال تواجه الشهادة السورية وبشكل خاص الثانوية العامة العديد من العقبات، فالاعتراف الشفهي رخو، والقرارات السياسية التي اتخذت يمكن التراجع عنها ما دامت ليست اتفاقية موقعة من جانبين، يخضع هذا للتغيرات التي تطرأ على السياسات الخارجية للدول الصديقة، وهذا يجعل البحث عن بدائل أمراً ضرورياً، وواقع الحال أن هذه البدائل متاحة، ولكنها أيضا لا تخلو من صعوبات، وهذه البدائل هي كالآتي:

١. شهادة دولية تعادل الثانوية العامة أو أي مرحلة من المراحل، بحيث يمكنها تجاوز الحدود دون مشكلات، مثل البكالوريا الدولية، وشهادة SAT الأمريكية الدولية، إلا أن المشكلة الرئيسية في هذه الشهادات أنها باللغة الإنكليزية، وأنها لا تتوفر دوما للطلاب السوريين، فهي محصورة في بعض دول الجوار ودول اللجوء، ولا تتوفر داخل سوريا، كما أن المدارس الدولية ليست متاحة إلا في مدن قليلة في دول الجوار ودول اللجوء، ومعدومة بالطبع في سوريا تحت الحرب.

وتوفر بعض المؤسسات التعليمية شهادات الثانوية العامة، مثل جامعة إفريقيا العالمية (السودان)، لكن هذه الشهادة لم تختبر بعد على نطاق واسع، كما أن المنهاج الذي تعتمد عليه ضعيف ولا يرقى للمنهاج السوري ودول الجوار.

٢. شهادة الثانوية العامة وما قبلها للدول المجاورة ودول اللجوء، العقبة الرئيسية هي القبول المتابعة في نظام التعليم تلك الدول، وهو على العموم ميسر بشكل خاص في لبنان والأردن وإقليم كردستان العراق وتركيا في مرحلة التعليم الأساسي وفي الامتحان المعياري (المعادل للثانوية العامة).

٧. خلاصة وتوصيات

البديل الوحيد الفعلي المتاح للطلاب في الأراضي المحررة حتى الآن هو شهادات الحكومة السورية المؤقتة، وبشكل خاص شهادة الثانوية العامة بفروعها المختلفة، ويحقق هذا البديل عدة ضمانات مهمة، على رأسها ضمان تعليم وطني (غير أيديولوجي) موحد ومخرجات تعليم موحدة تساعد على رأب التصدعات في المجتمع السوري بعد الثورة، كما أنها يمكن أن تساعد على اعتراف بالشهادات في الحكومة الانتقالية بيسر في حال حدوث انتقال سياسي.

وعلى هذا الأساس فإن دعم الاعتراف بالشهادات السورية التي تصدرها الحكومة هو ضرورة لاعتبارات عدة، ولتوسيع الاعتراف وتقوية الاعتراف الموجود، نوصي بالآتي:

١. السعي للحصول على اعتراف من الدول العربية الداعمة للثورة السورية، وبشكل خاص قطر والسعودية والكويت والبحرين، ومنحه هذا السعي الأولوية نظراً لوجود جالية سورية كبيرة.

٢. السعي للحصول على اعتراف من دول جنوب شرق آسيا، وبشكل خاص ماليزيا وأندونيسيا حيث توجد جالية سورية كبيرة، وتأثير الاعتراف من هذه الدولتين كبير على الدول الأخرى في المنطقة.

٣. تقوية الاعتراف القام وتحويل الاعتراف القائم من اعتراف شفهي إلى اعتراف مكتوب.

٤. الانتقال من الاعتراف الدولي الفردي القائم على أسباب سياسية إلى اعتراف قائم على الاتفاقات الموقعة بين الدولة السورية والدول الأخرى.

٥. السعي لإيجاد بدائل مقبولة تتجاوز عقبات الاعتراف مثل توفير امتحانات الشهادات العامة لدول من أصدقاء سوريا وخصوصاً الدول العربية في الأراضي المحررة.

٨. المصادر والمراجع:

١. باللغة العربية

١. أحمدو، محمد صالح. تقرير مشروع امتحانات الثانوية العامة والشرعية والصناعية: ٢٠١٣-٢٠١٦، وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة، رقم SYR-MS ١٦، تاريخ ١٠١٧/٦/١٧.

٢. خانجي، جلال الدين. تقرير نهاية الامتحانات للثانوية العامة للعام ٢٠١٣، الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم، د.ت.

٣. علي، عدنان. تسريب أسئلة امتحانات "البكالوريا".. سورية أيضاً، العربي الجديد، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

٤. عوض، حازم. جدل حول «ثغرات» قد تهدد مكانة التعليم العالي في سورية. صحيفة قاسيون، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥.

٥. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا .2014 ،

٦. يونس، رجاء. المعلومات الأوروبية» تطلب بيانات حول معيارية الشهادات الجامعية، صحيفة الوطن [السورية]، ٥ حزبران/يونيو ٢٠١٦.

٧. اليونيسكو، الاتفاقية الدولية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١.

٨. اليونيسكو، اتفاقية الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.

٩. اليونيسكو، إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ نحو التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، أيار/مايو ٢٠١٥.

١٠. اليونيسكو، التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥: هل سنحقق هذا الهدف؟ ،التقرير العالمي للتعليم للجميع، منشورات اليونسكو، ط١، ٢٠٠٧.

١١. المفوضية العليا للاجئين، تقرير عن التعليم في سوريا، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤

١٢. المفوضية العليا للاجئين، تقرير عن التعليم في سوريا، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤

١٣. المفوضية العليا للاجئين، تقرير عن التعليم في سوريا، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

٢. باللغة الإنكليزية

1. Crosier, David and others, The European Higher Education Area in 2015: Bologna Process (Implementation Report), European Commission, May 14, 2015.

2. Kumar Soni, Satish. Preparing for Accreditation: Of Quality Assurance of Professional Services, India, 2014

3. Lund, Aron. To Each His Own Government: It is the season of new governments in Syria, Middle East Center, Carnegie, Beirut, November 14, 2013.

4. Mizikaci, Fatima. Higher Education in Turkey, UNISCO European Center for Higher Education, Bucharest, 2016.

5. Popovic, Milica and others, Independent Assessment Report on the Implementation of the General Certificate Exam by the Ministry of Education of the Interim Syrian Government, Spark, Amsterdam, August 2014.

6. R. Coffey, Kitty and M. Millsaps, Ellen. *A* Handbook to Guide Educational Institutions Through the Accreditation Process: The ABCs of Accreditation, USA, 2004.

٣. وثائق

١. امتحان المعادلة للطلاب الأجانب، رقم ٢٢٤٣٩١٠/٢١٥/١٠٢٣٠٢٢٨ تاريخ ٢٠١٥/٠٢/٢٨ متضمنة المقترح وحيثياته.

٢. تعميم رسمي من وزارة التعليم الوطني التركية، رقم ٢٦٦٤٥٥٣/٢١٥,٠١/٦٧٩٥١٤٢٧ تاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٦ موقع من رئيس هيئة التربية والتعليم أمين غريب والذي ينص على "تعديل وثائق المواطنين السوريين"

٣. رسالة من وزير التربية في الحكومة المؤقتة محي الدين بنانا إلى معاون المستشار يوسف بيوك رقم ٣٣/٥.Mo/١٠٤ بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣٠.

٤. كتاب وزارة التربية في الحكومة المؤقتة المتضمن قائمة الطلاب الأوائل (١٠ طلاب) المرسلة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ تموز/يوليو ٢٠١٤ (وثيقة داخلية).

٥. محضر الاجتماع الخاص بوزارة التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة مع ممثلي وزارة التعليم الوطني التركي بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٣

٦. مقترح رئيس هيئة التربية والتعليم أمين غريب للوزير نابي آفجي، وقرار الوزير بالموافقة، رقم ٢٦٤٣٩٣٦/٢١٥,٠١/٦٧٩٥١٤٢٧ تاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٥، صادرة عن وزارة التعليم الوطني التركي.

٤. مواقع إلكترونية

١. الموقع الرسمي لليونيسكو

http://www.unesco.org

٢. الموقع الرسمي لمجلس اعتماد التعليم العالي الأمريكي CHEA

http://www.chea.org

٣. الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية

http://www.ar-pr.org

٤. صحيفة الوطن السورية

http://alwatan.sy

٥. مؤسسة كارنيغي (مركز دراسات الشرق الأوسط)

http://carnegie-mec.org

٩. ملحق

وثيقة الاعتراف الصادرة عن الحكومة التركية

T.C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
Talim ve Terbiye Kurulu Başkanlığı

26/06/2014

Sayı : 67951427/215.01/2664553
Konu: Denkliğe İlişkin

..... VALİLİĞİNE
(Millî Eğitim Müdürlüğüne)

İlgi: a) 14.03.2011 tarihli ve 28054 sayılı Resmî Gazete Millî Eğitim Bakanlığı ve Görevleri Hakkında Kanun Hükmündü Kararname,
b)15.03.2011 tarihli ve B.08.0.OGM.0.09.72.02.010.03.01/1820 sayılı Genelge(2011/18),
c)16.08.2010 tarihli ve B.08.0.OGM.0.72.02.010.06.01/6544 sayılı Genelge(2010/48),
d) 25.06.2014 tarihli ve 2643936 sayılı Bakan Oluru,
e) 05.03.2004 tarihli ve 25393 Resmi Gazete'de yayımlanan Millî Eğitim Bakanlığı Denklik Yönetmeliği,
f) Denklik İşlemleri Kılavuzu 2011.

Yurtdışındaki öğretim kurumlarından alınan ilköğretim ve ortaöğretim kurumlarına ait öğrenim belgelerinin denklik işlemlerinin ilke kararlarını belirleme yetkisi, ilgi (a) Kanun Hükmünde Kararname ile Başkanlığımıza verildiği izahtan varestedir. Ayrıca ilgi (e) Yönetmeliğin 5. Maddesi gereği denklik işlemleri; yurt içinde il millî eğitim müdürlüklerince, yurt dışında ise eğitim müşavirliklerimiz/ ataşeliklerimiz tarafından yapılması nedeniyle, Başkanlığımız http://ttkb.meb.gov.tr adresli internet sistemizde, ilgi (f) "Denklik İşlemleri Kılavuzu 2011" esas alınarak yapılması uygun görülmüştür.

Bu nedenle, Ülkemizde mukim geçici koruma altında bulunan Suriye Vatandaşlarından Suriye Ulusal Koalisyonu Geçici Hükümeti Eğitim Bakanlığı, Suriye Eğitim Bakanlığı veya Libya Geçici Hükümeti Eğitim Bakanlığı tarafından yapılan sınav sonuçunda başarılı olanalara verilen belgelere ilgi (b,c) Genelgeler ile ilgi (d) Bakan Oluru ve ilgi (e) Yönetmeliğinin 7. maddesi gereği denklik belgelerinin düzenlenmesi uygun görülmüştür.

Bilgilerinizi ve gereğini rica ederim.

Prof. Dr. Emin KARİP
Kurul Başkanı

DAĞITIM:
B Planı
EKLER:
Ek: 1.Bakan Oluru

Bu belge, 5070 sayılı Elektronik İmza Kanununun 5 inci maddesi gereğince güvenli elektronik imza ile imzalanmıştır

Milas Sok. 06330 Teknikokullar/ANKARA
Elektronik Ağ: www.meb.gov.tr
e-posta: ttkb@meb.gov.tr

Ayrıntılı bilgi için: Ümit DOĞAN Şef
Tel: (0 312) 2126530/4226
Faks: (0 312) 2220134